تشكيل الحكومة الأفغانية الأسبوع المقبل

طالبان تتقدم.. واحتدام القتال للسيطرة على وادي بنجشير

أفادت التقارير القادمة من أفغانستان، بتجدّد القتال بين عناصر طالبان وقوات المعارضة الموالية لأحمد مسعود للسيطرة على وادي بنجشير شمال العاصمة كابل، فيما أعلنت طالبان أن الحكومة الجديدة التي تشكلها الحركة في أفغانستان، سيكون الأسبوع المقبل.

وتقدّم مقاتلو طالبان في وادي بنجشير، فيما أكّد عناصر المقاومة الأفغانية المناهضة قدرتهم على إبعاد مسلّحي الحركة، إلا أن محللين حذروا من أن قوات المعارضة تواجه صعوبات.

وأفادت وكالة الإغاثة الإيطالية «إميرجنسي» (طوارئ) التي تدير مستشفى في بنجشير أن قوات طالبان وصلت إلى قرية «أنابة»، حيث تدير الهيئة مركزا للعمليات الجراحية.

وتقع «أنابة» على بعد نحو 25 كلم شمالا داخل الوادي البالغ طوله 115 كلم، لكن تقارير غير مؤكدة أشارت إلى أن طالبان استولت على مناطق أخرى كذلك.

وقال مدير تحرير «لونغ وور جورنال» ومقرها الولايات المتحدة بيل روجيو، ، إن الوضع لا يزال «ضبابيا بالنسبة للمقاتلين» وسط تقارير غير مؤكدة بأن طالبان انتزعت عدة مناطق، لكن الوضع «يبدو سيئا».ويشير كل طرف إلى أنه كبّد الآخر خسائر كبيرة.

وأفاد روجيو، أن «جيش طالبان اكتسب خبرة عبر 20 عاماً من الحرب ولا مجال للشك في أن طالبان تدربت كجيش»، مضيفاً أن «النصر غير مرجّح» بالنسبة لقوات المقاومة في بنجشير.

وأكد أن «جيش طالبان حصل على كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة بعد الانسحاب الأميركي وانهيار الجيش الوطني الأفغاني».

وكان المتحدث باسم جبهة المقاومة الأفغانية قال إن عناصر من طالبان تمكّنوا من الوصول إلى مرتفعات «دربند» على الحدود بين إقليمي كابيسا وبنجشير لكن تم صدّها، مؤكدا استمرار قوات المعارضة الأفغانية في الدفاع عن الإقليم.

بينما ذكر مصدر في طالبان أن تقدم عناصر الحركة نحو بنجشير تباطأ بسبب الألغام المزروعة على الطريق المؤدية إلى العاصمة بازارك ومجمّع حاكم الإقليم.

وبينما بقيت بنجشير آخر ولاية أفغانية صامدة في وجه الحركة المتشددة، وبحسب «رويترز»، فقد ادعى كلا الجانبين السيطرة على زمام الأمور في بنجشير، إلا أنهما يعجزان عن تقديم دليل قاطع لإثبات تلك المزاعم. ولم تتمكن طالبان من السيطرة على بنجشير خلال فترة حكمها السابقة لأفغانستان، من عام 1996 حتى 2001.

وبحسب المتحدث باسم طالبان، بلال كريمي، فقد تمكنت الحركة من الاستيلاء على منطقتي «خنج» و«عنابة»، ما منح قواتها القدرة على السيطرة على 4 مناطق من أصل 7 في الولاية.

من جهتها، قالت جبهة المقاومة الوطنية الأفغانية إنها حاصرت «آلاف الإرهابيين» في ممر «خواك»، وإن طالبان تخلت عن مركباتها ومعداتها في منطقة «دشتي رواك».

وقال المتحدث باسم الجبهة، فهيم دشتي، إن «اشتباكات عنيفة» كانت متواصلة في المنطقة. وفي منشور على «فيسبوك»، قال زعيم الجبهة، أحمد مسعود، إن بنجشير «تستمر بالوقوف بقوة»، في وجه الحركة.

وأشاد مسعود بـ«الأخوات المشرّفات»، مشيرا إلى المظاهرات النسائية التي شهدتها مدينة هرات الغربية، مطالبة بحقوق المرأة، والتي يرى أنها أظهرت أن الأفغان لن يتنازلوا عن مطالب العدالة، و«أنهم لا يخشون أي تهديدات».

بعد إعلان حركة طالبان التأجيل، قال مصدر في حركة طالبان، إن الإعلان عن الحكومة الجديدة التي تشكلها الحركة في أفغانستان، سيكون الأسبوع المقبل، وفقا لرويترز.

وكان محمد عباس ستانكزاي وهو مسؤول في الحركة قد أعلن في وقت سابق أن الحكومة الجديدة ستخلو من العنصر النسائي، الأمر الذي أقلق النساء العاملات ودفعهن للتظاهر.

ففي خطوة نادرة، نزلت نحو خمسين امرأة إلى شوارع مدينة هرات بغرب البلاد للمطالبة بحق العمل والاحتجاج على تغييب المرأة عن مؤسسات الحكم.

وبات يتعين على الحركة التي تعهدت اعتماد نهج أكثر ليونة مما كان عليه حكمها بين 1996 و 2001، أن تتحول من مجموعة متمردة إلى سلطة تتولى الحكم.

يأتي الإعلان عن موعد تشكيل الحكومة الأفغانية بعد أيام على انسحاب فوضوي للقوات الأميركية من أفغانستان أنهى أطول حروب الولايات المتحدة.

وتتجه الأنظار حاليا لمعرفة ما إذا كانت طالبان ستتمكن من تشكيل حكومة قادرة على إدارة اقتصاد خربته الحرب واحترام تعهداتها بتشكيل حكومة «جامعة».

أما بالنسبة للأسماء المتداولة، فكانت مصادر في طالبان، كشفت لوكالة رويترز في وقت سابق أن عبد الغني برادر، أحد مؤسسي الحركة، سيرأس الحكومة الجديدة

على أن يشارك فيها كل من شير محمد عباس ستانيكزاي، ومحمد يعقوب، فيما سيكون هيبة الله أخوند زاده، الزعيم الأعلى للحركة مرشدا لها، يتركز دوره على الشؤون الدينية وحكم البلاد في إطار الشريعة، بحسب ما أفادت المصادر المذكورة.

مقاتلون في وادي بنجشير

الولايات المتحدة تطوي صفحة التدخلات العسكرية

للرئيس الأميركي جو بايدن خبرة طويلة في السياسة الخارجية كسيناتور أولاً، ثم كنائب للرئيس الأسبق باراك أوباما. وأوباما هو الذي باشر بالحد من النزعة الأميركية للتدخلات الخارجية، لكن من دون أن يفصح عن ذلك بوضوح، مثل بايدن.

فأعلن أوباما أن استخدام الرئيس السوري بشار الأسد أسلحة كيميائية في الحرب في بلاده سيكون «خطاً أحمر» يستوجب رداً مسلحاً، لكن حين تخطت دمشق هذا الخط في أغسطس (آب) 2013، عدل الرئيس الجمهوري في نهاية المطاف عن شن الضربات الجوية التي توعد بها.

هذا التوجه في السياسة الخارجية الأميركية جاهر به دونالد ترمب. لكن هذا المنعطف، الذي لمح إليه باراك أوباما، جاء ليؤكده الرئيس بايدن، الذي أعلنه بأوضح العبارات؛ إذ أكد هذا الأسبوع بمناسبة الانسحاب الأميركي من أفغانستان أن الولايات المتحدة لم تعد تريد أن تلعب دور شرطي العالم.

وأوضح تشارلز فرانكلين الأستاذ في كلية ماركيت للحقوق، كما نقلت عنه «وكالة الصحافة الفرنسية» في تحقيقها: «حان الوقت لوضع حد لهذه الحرب التي لا تنتهي... بايدن هو الذي قال ذلك، لكن كان من الممكن تماماً أن يكون ترمب قاله».

وعلق فرانكلين بذلك على خطاب ألقاه الرئيس، غداة إعلان رحيل آخر العسكريين الأميركيين من أفغانستان، بعد حرب استمرت عشرين عاماً.

ولم يعمد بايدن إلى التمويه بعد الفوضى التي واكبت الانسحاب، وتسببت بتراجع التأييد له لدى الرأي العام، بل اغتنم الفرصة ليعرض بوضوح تام عقيدته الدولية. وقال: «المسألة لا تقتصر على أفغانستان. المطلوب وضع حد لحقبة من عمليات التدخل العسكري الكبرى الهادفة إلى إعادة بناء دول أخرى».

وعلق بنجامين حداد من «المجلس الأطلسي للأبحاث» في واشنطن في تغريدة أن هذا هو «أفضل تعبير عن رفض الأممية» الصادر عن رئيس أميركي «منذ عقود». ويردد بايدن باستمرار أن «أميركا عادت»، لكنه هذه المرة شرح شروط عودتها. وقال: «علينا أن نتعلم من أخطائنا». وأضاف: «علينا أن نحدد لأنفسنا مهمات ذات أهداف واضحة وواقعية، وليس أهدافاً لن يكون بإمكاننا تحقيقها أبداً»، و«علينا أن نركز جهودنا بوضوح على أمن الولايات المتحدة».

ويرى بايدن أن الصراع بين الدول الديمقراطية والأنظمة المتسلطة، مثل الصين، يجب أن تكون له الأولوية على العمليات العسكرية الكبرى. وهو يعتبر أن على الديمقراطية أن تثبت قدرتها على التصدي للتحديات الكبرى، مثل التغير المناخي والوباء، بشكل أكثر فاعلية من الديكتاتوريات، مع تحقيق الازدهار للطبقات الوسطى في الوقت نفسه.

وفي هذا السياق الكبير، يعول بايدن على التحالفات، في اختلاف جذري عن سلفه. وفي هذا السياق، ينظم في الخريف قمة عبر الإنترنت لرؤساء دول وحكومات البلدان الديمقراطية، لم تكشف بعد قائمة المشاركين فيها.

نيوزيلندا حاولت ترحيل مرتكب هجوم أوكلاند منذ سنوات

قالت الحكومة النيوزيلندية إنها حاولت منذ سنوات ترحيل المسلح الذي طعن بسكين سبعة أشخاص في مركز تجاري في أوكلاند الأسبوع الماضي بعد أن نشرت المزيد من التفاصيل حول المهاجم بعد رفع أمر قضائي بعدم النشر.

وُضع منفّذ عمليّة الطعن تحت مراقبة الشرطة لخمس سنوات، وكان قد أودع السجن ثلاث سنوات قبل أن تستنفد السلطات كلّ السبل لإبقائه محتجزاً، حسبما كشفت رئيسة الوزراء النيوزيلنديّة جاسيندا أردرن ()، وقالت أردرن إنّ نيوزيلندا كانت تحاول منذ سنوات ترحيل المتطرّف الذي نفّذ عمليّة الطعن، معتبرة أنّ بقاءه حرّاً هو أمر يثير «الإحباط».

وذكرت وثائق المحكمة التي نُشرت () أن المهاجم هو أحمد أصيل محمد شمس الدين (32 عاماً) وهو مسلم من التاميل من سريلانكا، حسبما أفادت وكالة «رويترز» للأنباء.

وقالت الحكومة في بيان إنه تم اكتشاف أنه حصل على وضع لاجئ عن طريق التحايل. وأضافت أن السلطات كانت قد بدأت في عملية إلغاء وضعه كلاجئ. ووصل شمس الدين إلى نيوزيلندا قبل عشر سنوات بتأشيرة طالب للحصول على وضع لاجئ والذي تم منحه له في عام 2013. ولفت شمس الدين انتباه الشرطة والأجهزة الأمنية في 2016 بعد أن أبدى تعاطفه على «فيسبوك» مع هجمات المتشددين ومقاطع حربية مصورة وتعليقات تحض على التطرف العنيف. وقتلت الشرطة شمس الدين بالرصاص بعد لحظات من بدء طعنه الناس يوم . وكان المهاجم قد أدين وسجن ثلاث سنوات تقريباً قبل الإفراج عنه في يوليو).

وقالت أردرن: «في يوليو من هذا العام التقيت بصفة شخصية مع مسؤولين وأبديت قلقي من سماح القانون بأن يبقى هنا شخص حصل على وضع الهجرة بطريق التحايل ويشكل تهديداً لأمننا القومي». وتعهدت أردرن بإقرار قانون يجرم التخطيط لشن هجوم إرهابي وتشديد قوانين مكافحة الإرهاب الأخرى.

وأثار هجوم شمس الدين تساؤلات بشأن سبب السماح له بالبقاء حراً إذا كانت السلطات قد رأت أن من الضروري وضعه تحت رقابة دقيقة، حسبما أفادت وكالة الصحافة الفرنسية.

رئيس الوزراء الياباني يتنحى بعد عام في السلطة

إعلان رئيس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوغا المفاجئ عن اعتزامه التنحي بعد عام في السلطة يمهد الطريق أمام تولي شخص جديد زعامة الحزب الحاكم ليصبح رئيساً للوزراء، ومن المتوقع أن يظل سوغا في منصبه حتى يتم اختيار خليفته في انتخابات الحزب المقرر إجراؤها في 29 سبتمبر الجاري.

ورحبت بورصة طوكيو بقرار سوغا إذ ارتفع مؤشر نيكاي بأكثر من 2 في المائة بحيث يأمل المستثمرون خصوصاً بخطة إنعاش جديدة من الحكومة المقبلة. وصل سوغا إلى السلطة في سبتمبر 2020 بعدما فرض نفسه كشخصية تحظى بالإجماع داخل الحزب لخلافة رئيس الوزراء شينزو أبي الذي كان حتى ذلك الحين مساعده، عند استقالة سلفه بشكل مفاجئ لأسباب صحية. وخلال فترة ولايته القصيرة، إلى جانب مكافحة الوباء، أبقى سوغا سياسة الإنعاش الاقتصادي التي فرضها سلفه بدون الإخلال بالسياسة الخارجية لليابان، الحليف الوثيق للولايات المتحدة، خصوصاً أنه يخشى الصين. كما وضع سوغا أهدافاً بيئية جديدة وأكثر طموحا لليابان ودفع باتجاه التحول الرقمي للبلاد. ويهيمن الحزب الليبرالي الديمقراطي (يمين قومي) إلى حد كبير على الحياة السياسية اليابانية، ولهذا يكاد يكون مضموناً أن يصبح زعيمه رئيساً للوزراء. ولم تكن حكومته تحظى في نهاية أغسطس سوى بـ26 في المائة من التأييد، وفق استطلاع للرأي أجرته صحيفة «ماينيشي»، وهو مستوى متدن إلى حد قياسي.

وتراجعت شعبية سوغا بشكل حاد منذ أشهر بسبب إدارته لأزمة الوباء الذي يواصل تفشيه في اليابان، وإصراره على تنظيم دورة الألعاب الأولمبية والبارالمبية في طوكيو هذا الصيف أيا كان الثمن رغم معارضة غالبية شعب الياباني. وقال توموآكي إيواي أستاذ العلوم السياسية في جامعة نيهون في طوكيو لوكالة الصحافة الفرنسية: «بالنسبة إلى نواب الحزب الليبرالي الديمقراطي، شعروا بالارتياح إذ لن يضطروا لخوض حملة في الانتخابات التشريعية بقيادة رئيس وزراء لا يحظى بشعبية».

من جهته، اعتبر كوري والاس المحاضر في جامعة كاناغاوا (جنوب غربي طوكيو) المتخصص في السياسة اليابانية والعلاقات الدولية، أن سوغا «لم يعط أبداً انطباعاً فعلياً عن كفاءته أو أظهر تعاطفاً» تجاه الناس خلال الأزمة الصحية.

وأعلن عضو واحد فقط من الحزب الليبرالي الديمقراطي ترشحه لهذه الانتخابات. وسيتعين على الفائز الدعوة لانتخابات عامة بنهاية أكتوبر المقبل. وذكرت شبكة «نيبون نيو» اليابانية أن سوغا يعتزم دعم الوزير تارو كونو الذي يحظى بشعبية عالية. وكانت محطة «تي بي إس» قد ذكرت بعد ساعات من إعلان سوغا، دون أن تنقل عن أي مصدر، أن كونو يعتزم ترشيح نفسه. وامتنع كونو عن إعلان ترشيحه، وقال للصحافيين إنه يريد التشاور أولاً مع زملائه في الحزب.

ويحظى كونو، وزير الخارجية والدفاع السابق، البالغ من العمر 58 عاماً، بشعبية بين الناخبين الشبان بعد حشده الدعم من خلال «تويتر» حيث إن لديه 2.3 مليون متابع، وهو أمر نادر في السياسة اليابانية التي يهيمن عليه كبار السن الأقل استخداماً لوسائل التواصل الاجتماعي.

برلين تتأهب لاحتجاجات واسعة ضد سياسات اليمين المتطرف

نظم آلاف المتظاهرين مسيرة عبر العاصمة الألمانية برلين ضد سياسات اليمين المتطرف. ودعا تحالف «مجتمع غير قابل للانقسام» إلى المظاهرة التي ترفع شعار «من أجل مجتمع مفتوح ومتضامن». وشارك عشرات الآلاف في مظاهرات سابقة رفعت الشعار نفسه.

وقالت متحدثة باسم الشرطة : «علينا إدارة الحشد، لكننا لا نتوقع حدوث مواجهات عنيفة». وبحسب بيانات التحالف، تشارك في المظاهرة أكثر من 30 مبادرة، تشمل اتحادات نقابية ألمانية واتحاد الرفاهية المتكافئة، وحركة «أيام من أجل المستقبل» المناخية، ورابطة المستأجرين في برلين.

كما تشارك أحزاب اليسار والاشتراكي الديمقراطي والخضر، وذلك قبل أسابيع قليلة على الانتخابات العامة المقررة في 26 سبتمبر الجاري. وذكر المنظمون أن مسرب البيانات الأميركي والموظف السابق لدى وكالة المخابرات الأميركية، إدوارد سنودن، سيتحدث إلى المتظاهرين عبر الفيديو.

.. وتتعهد بتمرير قوانين مكافحة الإرهاب

تعهدت رئيسة وزراء نيوزيلندا جاسيندا أردرن بتغيير قوانين مكافحة الإرهاب في البلاد، بعد يوم من هجوم إرهابي في متجر بمدينة أوكلاند أسفر عن إصابة 7 أشخاص. وقامت الشرطة ، بقتل منفذ الهجوم وهو مواطن من سريلانكا جاء إلى نيوزيلندا في عام 2011.

ويناقش البرلمان حالياً القانون الذي سيجعل التخطيط لهجوم إرهابي جريمة. وتعهدت أردرن بتمرير القانون بنهاية الشهر الجاري. ورفضت رئيسة الوزراء إعلان اسم الرجل المسؤول عن الهجوم. وأكدت: «لا يستحق أي إرهابي سواء حياً أو ميتاً، أن يتم ذكر اسمه بسبب العمل الشائن الذي كان يسعى إليه».

الاحتجاج ضد التصريح الصحي بفرنسا مستمر.. لكن الأعداد تتراجع

تظاهر حوالي 140 ألف شخص، بينهم نحو 18 ألفاً في باريس، ضد التصريح الصحي المفروض في مدن عدة في فرنسا، للأسبوع الثامن على التوالي، في أعداد أقل من تلك التي شاركت في التجمعات الماضية، بحسب وزارة الداخلية الفرنسية.

وأحصت الوزارة 215 تجمعاً، بينها خمسة في باريس. وتراجعت التعبئة مقارنةً بالأسابيع الماضية. ففي عطلة نهاية الأسبوع الماضية، أُحصيت مشاركة قرابة 160 ألف متظاهر، ومنذ أسبوعين نحو 175 ألفاً وبلغ عدد المشاركين منذ ثلاثة أسابيع قرابة 215 ألفاً، بحسب الوزارة.

ولم تكن أعداد مجموعة «لو نومبر جون» (الرقم الأصفر) الناشطة التي تنشر على موقع «فيسبوك» عدد المتظاهرين في كل مدينة على حدة، متوفرة على الفور. وقد أحصت هذه المجموعة مشاركة حوالي 323 ألف متظاهر الماضي.

وقال رئيس حركة «الوطنيين» (المنتمية إلى اليمين المتطرف) فلوريان فيليبو: «نقاطع هذا التصريح الصحي.. نعطي جرعة ثالثة من المقاطعة. في نهاية المطاف هذا التصريح سيسقط».

بعدما أطلقت السلطات حملة لإعطاء جرعة ثالثة معززة من اللقاحات المضادة لكورونا للأشخاص الأكبر سناً والأكثر عرضةً للخطر، وعد فيليبو بالذهاب «إلى حدّ الإضراب العام إذا لزم الأمر» ضد هذا التصريح.

فيروس كورونا المدخن أكثر عرضة للإصابة والمعاناة من كورونا.. الصحة العالمية تحذر

وفي مرسيليا (جنوب)، انطلق آلاف الأشخاص من الميناء القديم، معظمهم بدون كمامات، تحت أشعة الشمس حاملين الأعلام الفرنسية. وكُتب على لافتة «لا للتصريح الصحي. لا للتمييز. لا للترهيب. حرية». ونُظمت تجمعات أيضاً في رين ومونبلييه وليون ونيس وليل ونانت وبوردو وستراسبورغ.

وتقترب فرنسا، التي تعدّ حوالي 67 مليون نسمة، من تطعيم 50 مليون شخص بجرعة واحدة على الأقل. إضافةً إلى ذلك، بات نحو 45 مليوناً، أي 67.3 % من مجموع السكان، مطعمين بشكل كامل.

مظاهرات سابقة في باريس